

دليل الاختصاص منزلته العلمية وآثاره العقدية

The Guide to Specialization: Its Scholarly Status and Creedal Impacts

إعداد

بدر حمد عرهان الرشيدي

Badr Hamad Arhan Al-Rashidi

قسم العقيدة -كلية العقيدة والدَّعوة - الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

Doi: 10.21608/jasis.2025.442633

استلام البحث	٤ / ٤ /٢٠٢٥
قبول البحث	٢٢ / ٥ /٢٠٢٥

الرشيدي، بدر حمد عرهان (٢٠٢٥). دليل الاختصاص منزلته العلمية وآثاره العقدية. ***المجلة العربية للدراسات الاسلامية والشرعية***، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر ، ٩(٣٣)، ٢٠٩ـ ٢٣٠.

http://jasis.journals.ekb.eg

دليل الاختصاص منزلته العلمية وآثاره العقدية

المستخلص:

تعتبر الأدلة العقلية لإثبات الخالق من الأمور التي اختلفت فيها البشرية من قديم الزمان، وكانت الأمم التي لم يصلها نور الوحي السماوي تختلف في علومها العقلية الميتافيزيقية اختلافاً قد يستحيل فيه اجتماع شخصين على قولٍ واحد، وذلك لانعدام الأصل الجامع الذي يمكن أن يكون ميزاناً للعقول. وأما الأمم التي أسبغ الله عليها نور وحيه وأنزل عليها من علمه وحكمته كأمَّة الإسلام فقد كانت في سلامة من هذه النَّزاعات، واستمر هذا الأمر حتى دخلت علوم اليونان على المسلمين، فجعلها بعضهم هي الأصل في معرفة الخالق سبحانه، ونَحَّوا لأجلها علوم الشَّريعة، فقالوا إذا تعارض النقل والعقل قُدِّمَ العقل لأنه أصل للنقل، فرجعوا إلى نقطة الصِّفر ودبَّ التنازع بينهم كما دبَّ بمن قبلهم، فصار كل حزب بما لديهم من الأدلة العقلية فرحون. ومن هذه الأدلة التي نشأت عن هذه النِّزاعات دليل الاختصاص، فاعتمده بعض المتكلمين لإثبات حدوث العالم ومنه إلى إثبات الخالق الأزلي، فلم يقف دليل الاختصاص إلى عنده على حدِّ المخلوقين، بل ساقوه وطبَّقوه على الخالق، فنفوا عن الخالق -بسبب ذلك الدليل- صفاته وأفعاله، وأصبح هذا الدليل العقلي عليهم فرعوناً بعدما ظنُّوه عونا. وقد تناول هذا البحث دراسة دليل الاختصاص على وجه التحديد، وبيان معناه ونشأته وأوَّل من أورده في الأدلة العقلية، ثم يُعرِّجُ البحث إلى توضيح مكانة هذا الدليل عند أهل الكلام المعتمدين على الأدلَّة العقلية في المسائل الميتافيزيقيَّة. ويُبيِّنُ البحث الآليَّة التي استُخدِمَ فيها دليل الاختصاص لنفي الصفات الإلهية الثابتة بالقرآن والسُّنَّة والتي أجمع عليها سلف الأمَّة من الصحابة والتابعين، ويتعرض هذا البحث إلى النُّقود الموجَّهة لدليل الاختصاص، ويبيِّن فيه هَلْهَلَةَ الأصول العامة التي بُنِيَ الدليل عليها دليل الاختصاص، وبيان أن هذه الأصول ليست إلا خيالات وأوهام عقلية لا يمكن الاعتماد عليها في شتى العلوم فضلا عن العلوم الإلهية.

الكلمات المفتاحية : دليل الاختصاص-المتكلمين-التخصيص-أهل الكلام-الرازي .

Abstract :

Mental evidence to prove the Creator is one of the matters on which humanity has disagreed since ancient times, and the nations that did not receive the light of divine revelation differed in their metaphysical mental sciences in such a way that it is maybe impossible for two people to agree on one statement, due to the lack of a universal origin that can be a balance for the minds . As for the nations on which God bestowed the light of

His revelation and revealed His knowledge and wisdom to them, such as the nation of Islam, they were safe from these disputes, and this matter continued until the Greek sciences entered the Muslims society, and some people made them the basis of knowledge of the Creator, for which they set aside the sciences of the Shari'ah, saying that if Evidence of revelation and reason conflict, reason must be given precedence because it is the basis of Evidence of revelation, and they returned to zero point and disputes broke out among them as they had among those before them. And some of The evidence that arose from these disputes included the evidence of (specialization), which was adopted by some Scholars of theology to prove the occurrence of the world and from it to prove the eternal Creator. The evidence of specialization did not stop at the limit of the creatures, but they applied it to the Creator, denying His attributes and actions, and this mental evidence that they thought was a help to them became a Pharaoh on them. This research dealt with the study of the evidence of (specialization) in particular, explaining its meaning, its origin, and The first to include it among the mental evidence, then the research goes on to clarify the status of this evidence among the Scholars of theology who rely on Mental evidence in metaphysical matters. The research shows the mechanism by which the evidence of (specialization) was used to deny the divine attributes that are established by the Quran and Sunnah and on which the Salaf of the Ummah, the companions and followers, were unanimous on. This research deals with the criticisms directed at this evidence of (specialization), and shows that the general principles on which the evidence of (specialization) was based are illusions and mental fantasies that cannot be relied upon in various sciences, not to mention the divine sciences.

ISSN: 2537-0405 *eISSN: 2537-0413*

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين أمَّا بعد:

فإن من الأمور التي يتميز به الحقُّ المبين عما سواه من شبهات وتشكيكات المخالفين أنَّ الحق يزداد بياناً كلما طالت عليه الأوقات والـمُدَد، والباطل يزداد ضلالاً دون أن يقف عند حدٍّ وأمد، فكتاب الله وسُنَّة نبيه -ﷺ- لـمَّا كانا المقياس الصافِيَ للتفريق بين كلِّ حقٍّ وباطل، كانا يزدادان وضوحاً ونوراً كلما كثرت الضلالات، كالنور كلما دَجَا عليه الليلُ ازداد سطوعاً. وأمَّا الشبهات ووساوس الشياطين فإنَّها -كلما طال عليها الأمد- تزداد ظلمة إلى ظلمتها، وضلالاً إلى ضلالها، فالسائر عليها يزيد شكَّاً إلى شكِّه، وحيرة إلى حيرته، وكلَّما كان التزام المرء بتلك الشُّبهات أقوى كلما رمته في ضحضاح الضلال والهوى، حتى تسلخه في النهاية من دينه وآخرته.

ومن ذلك بعض الشبهات العقيلة التي اعتمدها بعض أهل الكلام، كشبهة (**دليل الاختصاص**)، فقد استندوا بها لإثبات خالقهم ومولاهم وإثبات حدوث الكون بعد العدم، فسار عليها عددٌ من النُّظار، فما وصلوا بها إلى بُغيتهم، وصاروا كمن يسأل الظُّلمة عن نور النهار، أو يسأل العطشان عن عذب الأنهار، فما صارت لهم تلك الشبهة إلا كجرفٍ هار، يوشك أن يوقع سالكه في ضحضاح من نار.

ولأن دليل الاختصاص يعتبر من الأدلة العقلية التي ذكرها النُّظار في علم الكلام قديماً، وأوردوها بعبارات مناسبة لأزمانهم موافقةٍ لما كان متداولاً بينهم من مصطلحات وأساليب لغوية قد تكون في زماننا عويصةً حتى على فحول القرآء وأهل الاختصاص، رأيت أن أتطرق إلى عرض هذا الدليل العقلي عرضا مختصراً، حاولت أن أجعله بأسلوب موافق لما هو متداول في الساحات العلمية في هذا العصر ما استطعت، وسعيت فيه لبيان ما ورد على هذ الدليل من انتقادات من أرباب هذا الفن، والله أسأل أن يجعل عملي خالصاً لوجه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في النقاط الآتية:

١- يبين البحث منزلة الأدلة العقلية -المعتمدة عليها في إثبات حدوث الكون- بين الأدلة.

٢- يطرح البحث مناقشة علمية عقلية شرعية لمعالجة دليل الاختصاص.

٣- يوضح البحث الإلزامات التي تلزم من استخدام دليل الاختصاص على طريقة أهل الكلام.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

٤- يساهم البحث في إنتاج ملكة عقلية للنقد البناء ووضع المسائل العلمية في ميزان المناقشة.

٥- يعتبر البحث عرض عصري لدليل الاختصاص يمهد للقارئ المبتدئ الطريق لفهم بقيَّة الأدلة العقلية.

مشكلة البحث:

يمكن حصر مشكلة البحث في ثلاثة محاور:

١- عدم وضوح دليل الاختصاص في كتب المتكلمين الأوائل.

٢- عدم معرفة كثير من المعاصرين بلوازم دليل الاختصاص عند إطلاقه.

٣- اعتبار البعض أن الأدلة العقلية براهين قطعية ضرورية لا يتطرق إليها النقد والمناقشة.

أهداف البحث:

١- إعمال الفكر في المسائل العقلية الاجتهادية.

٢- بيان بُعد كثير من الأدلة العقلية عن العقل فضلا عن الشَّرع.

٣- توضيح طرق المتكلمين الـمُتَّبَعة في اعتماد دليل الاختصاص ووضعها في ميزان المناقشة ونقدها.

٤- تنزيه رب العالمين عن تعطيل صفاته الكريمة، وذلك ببيان بطلان الأصل الذي اعتُمِدَ عليه في تعطيلها.

٥- إثراء المكتبة الإسلامية في باب علم الكلام.

أسئلة البحث:

يجيب البحث عن الأسئلة التالية:

١- ما معنى دليل الاختصاص عند المتكلمين، وما هو الأصل اللغوي لذلك؟

٢- متى نشأ دليل الاختصاص ومن أوَّل من قال به وما هي منزلته عنده؟

٣- ما هي مكانة دليل الاختصاص عند علماء أهل الكلام؟

٤- كيف استُخْدِمَ دليل الاختصاص لرد بعض الصفات الإلهية؟

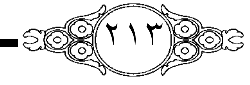
٥- ما هي الانتقادات العقلية والشَّرعية على دليل الاختصاص؟

منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على ثلاثة منهاج:

١- المنهج الاستقرائي الناقص: وفيه استقرأت ما تيسر من كلام العلماء -المتقدمين والمعاصرين المؤيِّدين والمعارضين- للدليل الاختصاص.

٢- المنهج التحليلي: سعيت فيه لتحليل المقدِّمات التي اعتمدها المتكلمون لبناء دليل الاختصاص، وتحليل المواضع التي وقع فيها الخلل، أو استعمل فيها دليل الاختصاص في غير محله.



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

٣- المنهج النقدي: بيَّنت فيه نقد العلماء المتقدمين والمتأخرين لدليل الاختصاص، ووضحت فيه الأمور التي لا محيص عنها لمن اعتمد على دليل الاختصاص.

خطَّة البحث :

قسَّمت البحث إلى مقدِّمة وتمهيد وخمسة مطالب، وبيانه الآتي:

التمهيد : التعريف بـ :دليل الاختصاص" .

المطلب الأوَّل: معنى دليل الاختصاص عند أهل الكلام.

المطلب الثَّاني: نشأة دليل الاختصاص.

المطلب الثالث: مكانة دليل الاختصاص عند المتكلمين.

المطلب الرَّابع: استخدام دليل الاختصاص في ردِّ الصِّفات الإلهية.

المطلب الخامس: الانتقادات الموجهة ضد دليل الاختصاص.

التمهيد : التعريف بـ "دليل الاختصاص"

يَحسُن قبل الشُّروع في بيان دليل الاختصاص لفت الانتباه إلى معنى كلمة الاختصاص في لغة العرب، وبيان بعض الموارد التي وردت فيها في كتاب الله وسُنَّة نبيه -ﷺ- .

أمَّا أصل استعمال لفظ الاختصاص في لغة العرب فيقول ابن فارس -رحمه الله-: "(خَصَّ) الخاء والصَّادُ أصلٌ مُطَّرِدٌ مُنْقاسٌ، وهو يدلُّ على الفُرْجَة والثُّلْمَةِ. فالخصاصُ الفُرَجُ بين الأثافيِّ[1] ... ومن الباب خَصَصْتُ فلاناً بشيءٍ خصوصيَّة، بفتح الخاء وهو القياسُ، لأنَّهُ إذا أُفرد واحدٌ فقد أوقع فُرجةً بينه وبين غيره..."[2].

ويقول ابن منظور -رحمه الله- في لسان العرب: "وخِصِّيصَى وخصَّصَه واختصَّه: أفرده به دون غيره. ويقال: اختصَّ فلانٌ بالأمر وتخصَّص له إذا انفرد..."[3].

فالاختصاص في أصل اللُّغة دائرٌ على معنى الفُرجة والثُّقب بين الشيئين، واستُعملت أيضاً في بيان تفرُّدِ أحد الأشياء عن أمثالها، فيقال اختصَّ فلانٌ بكذا أي تفرَّد بشيء يميزه عن غيره، والخاصَّة ضدُّ العامة، والمخصوص اسم مفعول منه.

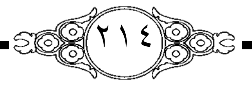
وأمَّا دليل الاختصاص فيمكنني تعريفه مستعيناً بالله تعالى ثم مستفيداً من بيان العلماء له أنَّه: **دليل عقلي يقوم على الاستدلال بالإمكان الذِّهني لقيام صفاتٍ غير الموجودة في المخلوقين، واعتماد ذلك الإمكان دليلاً على واجِبِ الوجودِ المُخَصِّص**

---

(١) قال ابن منظور: "حِجارةُ القِدر"، لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي الرويفعي ابن منظور (٥١٨/٣).

(٢) معجم مقاييس اللُّغة، أحمد بن فارس القزويني الرَّازي (١٥٣/٢).

(٣) لسان العرب (٢٤/٧).



لها. فهو دليل عقلي قائم على النظر والاستدلال، وليس مبنيا على الكتاب والسنَّة، وسيأتي بيانه في المطلب الأول أدناه.

المطلب الأول: معنى دليل الاختصاص عند أهل الكلام.

من خلال التعريف السَّابق يمكن استشفاف الآلية التي اعتمدها أهل الكلام في دليل الاختصاص، وذلك أنها قائمٌ على مقدِّمتين عقليتين ونتيجة:

المقدِّمة الأولى: أن أجزاء العالم مُفْتَقِرَةٌ إلى ما يخصصها بما تتصف به من الصِّفات.

المقدِّمة الثانية: أن كُلُّ ما كان مفتقراً إلى ما يخصِّصه فهو حادث.

النتيجة: العالم مُخَصَّصٌ إذا فهو حادث.

فأمَّا المقدمة الأولى وهي (أن أجزاء العالم مُفْتَقِرَةٌ إلى ما يخصصها بما تتصف به من الصِّفات) اعتمدها المتكلمون لإثبات هذه المقدمة العقلية على طريقتين، وهما إجمالاً:

الطريقة الأولى الاستدلال بتناهي الأجسام: قالوا العالم مكون من أجسام، والأجسام متناهية، وكلٌّ متناهٍ فله شكلٌ معيَّنٌ، وقدرٌ معين، وحيِّزٌ معين.

فالمتناهي هو ما كان له قدرٌ معيَّن محدود، ولـمَّا كان العالم مكونًا من أجسام والأجسام متناهية لكلٍّ منها قدرٌ معين يختصُّ به عن غيره عُلِمَ أنَّها لم تُخصِّصْ نفسها وإنَّما خصَّصها مخصِّصٌ خارجٌ عن ذاتها.

الطريقة الثانية الاستدلال بالجواهر الفردة: فقالوا العالم مكون من جواهر فردة، وهي إما مجتمعة، أو متفرِّقة، أو مجتمع بعضها وبعضها متفرق. وهي لـمَّا كانت على هذه الصُّوَرِ المختلفة وأمكن في العقل افتراض كونها على غير الصُّوْرَةِ التي هي عليها الآن، فلابد لها من مُخصِّصٍ خصصها بهذه الصُّورة من الاجتماع أو الافتراق.

فالطريقة الأولى قائمة على أن الأجسام لها مقادير مختلفة معيَّنة والله خصَّصها بهذا المقدار، والطريقة الثانية قائمة على كون العالم مكون من الجواهر الفردة والله خصَّصها بالاجتماع أو الافتراق أو بهما جميعاً.

وكثير المتكلمين لا يقولون بنظريَّة الجوهر الفرد، وكثير ممن كان يقول بها رجع عنها، يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وأذكياء المتأخرين: مثل أبي الحسن البصري، وأبي المعالي الجويني، وأبي عبدالله الرَّازي: كانوا متوقفين في آخر أمرهم في إثبات الجوهر الفرد، فإذا كان الأمر هكذا لم يمكن أحداً أن يطلب بدليل على حدوث الحيوان باعتبار تَرَكُّبِهِ من الجواهر أو المادة أو الصُّور، حتى يُثبت ذلك أولا"(٤)، أي يُثبت وجود الجوهر الفرد أولاً، وحقيقة نظرية الجوهر الفرد أمرٌ محال،

(٤) درء تعارض العقل والنَّقل، شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحرَّاني (٣٢١/٨).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

والعلم الحديث أبطلها، وسيأتي تفصيل بعض ذلك مطلب نقد النظرية. ولـمَّا كان الجوهر الفرد محالاً بطلت الطريقة الثانية التي اعتمدوها في إثبات المقدمة الأولى، ولم يبق إلا الطريقة الأولى لإثبات -وهي أن الكون مكون من أجسام متناهية- المقدمة الأولى.

ولأنَّ العالم مكون من أجسامٍ مُخصَّصةٍ فهو مُفتقرٌ إلى ما يخصِّصُهُ على تلك الصورة، وهذا الـمُخصِّصُ لابد أن يكون واجب الوجود غير محتاجٍ إلى ما يُخَصِّصُهُ، لأنه لو احتاج إلى ما يخصِّصه لجرَّ ذلك إلى التسلسل. وأيضاً فلو كان الأوَّلُ القديمُ الأزليُ محتاجاً إلى ما يخصِّصه فهذا يلزم منه أنَّ الـمُخصِّصَ له متقدمٌ عليه وهذا محال يخالف كونه أوَّلاً قديماً أزلياً[٥].

وأيضاً لأنَّ الموجودات مخصَّصةٌ على صورٍ مختلفةٍ لكلٍّ صورته الخاصة، فإنَّ هذا يدلُّ على أنَّ الـمُخصِّصَ لابد أن يكون فاعلاً مختاراً عالماً مُريداً، ولولا ذلك لما اختلفت الـمُخَصَّصَات[٦] ، فلو كان الـمُخصِّصُ فاعلا غير عالم ولا مختار لكانت جميع الكائنات على خصيصةٍ واحدة، كالآلة غير المختارة تصنع نوعا واحداً متطابقاً من السِّلع.

ومن أمثلة تطبيق دليل الاختصاص ما قام به إمام الأشعريَّة عبدالقاهر البغدادي رحمه الله، وذلك أنَّه طبَّق دليل الاختصاص على زمن حدوث الأشياء، وذلك ببيان أن المحدثات مخصصةٌ بوقتٍ دون وقت، واعتبر تخصيص حدوثها بذلك الوقت دلالة على المخصِّص الأوَّل، فكان مما ذكره أنَّ "الدَّليل على أن الحادث لابد له من مُحدث هو أنَّه يحدث في وقت معين، ويحدث ما هو من جِنس ذلك الحادث في وقتٍ آخر، فلو كان حدوثه في وقته بسبب اخْتِصَاصِه بذلك الوقت، لوجب أن يحدث في ذلك الوقت كلُّ ما هو من جِنسِ ذلك الحادث. وإذا بطل أنَّ اختصاصه بذلك الوقت هو بسبب الوقت ذاته، صحَّ أنَّ اختصاصه به لأجل مخصِّصٍ خصصه بذلك الوقت المعين. ولولا تخصيصه إيَّاه بذلك الوقت لم يكن حدوثه في وقته أولى من حدوثه قبل ذلك أو بعده..."[٧].

فاستدل البغدادي -رحمه الله- على حدوث بعض المخلوقات في وقت معيَّن على أنَّ اختصاصها بذلك الوقت دليلٌ على أنَّها مُخَصَّصةٌ من غيرها، والمفتقرُ إلى مُخصِّص يخصصه حادثٌ.

ولكن أهل الكلام لـمَّا قالوا إنَّ كُلَّ ما له قدرٌ مخصَّصٌ فهو محتاج إلى من يخصصه بذلك القدر لم يقفوا في هذا القول على المحدثات، بل ساقوا استخدام هذا

(٥) انظر درء تعارض العقل والنَّقل (٣٥١/٣-٣٥٤).
(٦) انظر درء تعارض العقل والنَّقل (٣٥٤/٣).
(٧) أصول الدين، عبدالقاهر البغدادي (ص/٦٩)، بتصرف.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الدليل وطبَّقوه على الخالق سبحانه، فألزمهم ذلك نتيجتين لا بدَّ من أحدها: إنكار الخالق بالكلية، أو إنكار صفاته كافَّة. وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله في موضعه.

المطلب الثَّاني: نشأة دليل الاختصاص.

إن دليل الاختصاص ليس من الأدلَّة المشهورة عند أهل الكلام، فلم يقل به إلا طائفة قليلة، بل إنَّ أوَّل بروزٍ لهذا الدليل كان على يد ابن سينا المتوفى سنة ٤٢٧هـ، فهو أوَّل من ذكره وأنتجه، وإنَّما أورده بصيغة ردٍّ على دليل الأعراض وحدوث الأجسام، ولم يورده أصلاً وأخذاً به واعتماداً عليه، بل وضعه مع مجموع مقالات أُخرى تحت عنوان "أوهام وتنبيهات"[٨]. وكان ظهور هذا الدليل بسبب دمجه لكلام المتكلمين بكلام الفلاسفة، وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "وهذه الطرق التي أخذها ابن سينا عن المتكلِّمين من المعتزلة ونحوهم، وخلطها بكلام سلفه الفلاسفة، صار -بسبب ما فيها من البدع المخالفة للكتاب والسُّنَّة- يستطيل بها على المسلمين..."[٩].

وقد ذكر ابن سينا هذه الطريقة بأسلوب صعب العبارة عسير المنال هو أقرب إلى الإلغاز والإبهام منه إلى الإيضاح والبيان، فساق الدليل بعبارات عويصةٍ ثقيلة، بتراكيب مُعجزةٍ متعبة يصعب فهما[١٠]، وفي ذلك يقول أ.د عبدالقادر بن محمد عطا صوفي -حفظه الله-: "والحقُّ أنِّي لم أستطع فهم دليل الاختصاص من كتب أصحابه لغموضه فيها وعدم بيانه، وقد كان شرح شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله له مِشْعَلاً كشفَ غموضه، وبدَّد ظلمةَ جوانبه"[١١]، فهذا ولا شك من فوائد الردود العلمية بين علماء الأمَّة، ومن ثمار تباحث العلماء، حيث إن الفكرة تبدأ بالعصف الذهني وتُثمر تصوراً شاملاً للمسائل العلمية ولوازمها وما ينبني عليها من أمور. وعلى العكس من ذلك فإن المسائل العلمية -التي تدخل في باب الاجتهاد- لو طُوِّقت بسياج القداسة لِقَائِلِهَا لما أثمرت ما تثمره إن وُضِعَت على طاولة المناقشة والمباحثة والتقصي والجرد، ومثالنا في هذه الموضع هو الرجوع لكلام ابن سينا وحده في دليل الاختصاص، فلولا الله ثم مناقشة العلماء الرَّبانيين -كشيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله- له لما بان مراده واتضح إلا لقلة قليلة من العلماء.

وخلاصة ما يُفهم من قول ابن سينا أنَّ الذَّات المعيَّنة إذا تساوت أحوالها فلم يكن فيها أيُّ تخصيص بأي شكل من الأشكال لزم من ذلك انتفاء الـمُخصِّص لها، وإذا

---

(٨) انظر الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصِّفات والرَّدُّ عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، أ.د عبدالقادر بن محمد عطا صوفي (١٦/٣).

(٩) درء تعارض العقل والنَّقل (٢٣٩/٨).

(١٠) انظر الإشارات والتنبيهات، الطبيب الفيلسوف أبو علي الحسين بن عبدالله بن علي الحكم المعروف بابن سينا (١٢٥/٣-١٢٧).

(١١) الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصِّفات (٢٦/٣).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

لم يكن لها مُخصِّص فهي ليست حادثة بل قديمة أزليَّة[١٢]. ومقصوده النهائي من ذلك نفي الصفات الاختيارية والأفعال عن الله تعالى، فقال بعد عرضه بلمحة يسيرة لدليل الاختصاص: "وكذلك لا يجوز أن تسنح طبيعة أو غير ذلك بلا تجدد حال ... وإذا لم يكن تجددٌ كانت حال ما لم يتجدد [به] شيء حالاً واحدة مستمرة على نهج واحد"[١٣]، فأبطل ابن سينا القول بِقِدَمِ الإرادة في إيجاد الكون، ثم أبطل ابن سينا كون الإرادة تتجدد في الله، يقول الأستاذ سليمان دنيا عضو الجمعية الفلسفية المصرية معلقا على كلام ابن سينا: "فلمَّا فرغ الشيخ عن إبطال القول بتجدد شيء، وإبطال القول بأن لا يتجدد شيء، أشار إلى هذين القولين أيضا فقال: وسوءا جعلت التجدد لأمر تيسر ... أو جعلته لأمر زال ... فإن القول بجميع ذلك قولٌ بتجدد شيء ما، وقد ابطلناه" [١٤]. فأفعال الله سبحانه تحدث في أوقات معيَّنة، وتخصيصها بهذه الأوقات يلزم منه -عند ابن سينا- أن يكون هناك مخصص خارجٌ عن ذاتها خصصه بها وهذا محال في حق الله تعالى.

الشَّاهد أنَّ ابن سينا هو أوَّل من قال بدليل الاختصاص، وأخذه منه بعض أهل الكلام من معاصريه مثل عبدالقاهر البغدادي -رحمه الله- في كتابه أصول الدين كما تقدَّم، وقليل ممن بعده كالشهرستاني في نهاية الإقدام [١٥]، وشمس الدين الأصبهاني [١٦]، والسنوسي [١٧]، وأحمد بن عيسى الأنصاري [١٨]. وهذا الدليل وإن كان أول ظهوره على يد ابن سينا إلا أنَّ علماء المتكلمين بعده نقحوه وأضافوا إليه حتى صار محتاجاً لمقدمات متوالية كثيرة.

المطلب الثالث: مكانة دليل الاختصاص.

تقدَّم أنَّ أوَّل بروز دليل الاختصاص كان على يد ابن سينا الطبيب، والنَّاظر في دليل الاختصاص يجد تقارباً في أصوله ومقدماته من دليل الأعراض وحدوث الأجسام، حتى ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أنَّه يمكن ضمُّ دليل الاختصاص إلى دليل

---

(١٢) انظر الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصِّفات والرَّدُّ عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية (١١/٣-١٣).

(١٣) الإشارات والتنبيهات (١٢٦/٣).

(١٤) الإشارات والتنبيهات، (١٣٩/٣-١٤٠).

(١٥) انظر نهاية الإقدام في علم الكلام، أبو الفتح محمد بن عبدالكريم بن أحمد الشهرستاني (ص/١٠٠-١٠١).

(١٦) انظر شرح الأصبهانية، أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (ص/٧).

(١٧) انظر شرح العقيدة الكبرى، أبي عبدالله محمد بن يوسف بن عمر السنوسي التلمساني الحسني (ص/١٢٥-١٣١)، انظر شرح أم البراهين، محمد بن بن عمر الملَّالي التلمساني (ص/٧١-٧٣).

(١٨) شرح أم البراهين، أحمد بن عيسى الأنصاري (ص/١٢-١٣، ٢٧، ٤٢).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الأعراض ويمكن ذِكره مستقلا فقال: "الاستدلال بالاختصاص على إمكانِ الـمُخْتَصِّ أو حدوثِهِ. قد يقال: إنها طريقة أخرى، وقد تدخل في الأولى [يعني دليل الأعراض]"[١٩]، وقد ذكر أ.د الدكتور عبدالقادر بن محمد عطا صوفي وجه هذا التقارب بين الدليلين، وبيَّن أنَّ سبب إدخال دليل الاختصاص في دليل الأعراض هو أنَّ الكلام في دليل الأعراض يكون عن حدوث الأجسام وافتقار الحادث إلى محدث، والكلام في دليل الاختصاص هو في أنَّ كُلَّ مُخَصَّصٍ لابد له من مُخَصِّصٍ خصَّصَهُ بذلك الوقت أو الحيِّز أو المقدار أو الشكل أو الاجتماع والافتراق كما تقدم[٢٠].

فمسار دليل الاختصاص بين الأدلَّة العقلية قريبٌ جدًّا من مسار دليل الأعراض، وهو قائمٌ على أصلٍ من أصول المتكلمين وهو (نفي الجِسْميَّة عن الله)[٢١]، فدليل الأعراض يقول: إنَّ الأجسام لا تخلو من الحوادث، والذي لا يخلو من الحوادث فهو حادث، فالله تعالى ليس بجسم لأنه ليس حادثاً.

ودليل الاختصاص -على الطريقة الثانية- يقول: الأجسام متناهية فهي على شكل ومقدار وحيِّزٍ معين، وما كان على شكل ومقدار وحيِّزٍ معين فلا بدَّ أن يكون له مُخَصِّصٌ خارجٌ عن ذاته خَصَّصَهُ بذلك، وما كان مُخَصَّصًا من غيره فهو حادث، وعليه فالله ليس جسماً حتى لا يكون متناهياً مخصصاً من غيره.

ومن هذا التقارب صارت أكثر الانتقادات على دليل الأعراض هي هي بذاتها الانتقادات على دليل الاختصاص، غَيْرَ أنَّ شيخ الإسلام -رحمه الله- لم يكتفِ بتلك الانتقادات، بل زاد عليها بأنْ ضعَّف دليل الاختصاص أصلا، وناقش نصَّاً ومعنى، وأظهر التناقضات التي تلزم من اعتمده.

أمَّا منزلة دليل الاختصاص عند المتكلمين فأقلُّ بكثير من منزلة دليل الأعراض، فدليل الأعراض عندهم هو الحَكَمُ الفصل الذي لا يصل إلى مكانته دليل، وبسبب دليل الأعراض اضْطُرُّوا إلى تأويل الكتاب والسُّنَّة وحمل معاني الآيات والأحاديث الواضحة الجلية عن معانيهما، وبسببه التزم بعض المتكلمين أموراً ما يَظُنُّ عاقلٌ أنَّ أحداً من المسلمين يقول بها لولا أنها من لوازم دليل الأعراض، وذلك كالقول بفناء الجنة والنار، وانقطاع حركات أهل الجنة وغيرها.

---

(١٩) درء تعارض العقل والنقل، شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام ابن تيمية الحراني (١٤١/٧).

(٢٠) انظر الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصِّفات (٩/٣).

(٢١) (الجسم) لفظ مجمل ينبغي الاستفصال عن المراد منه إذا أُطلق على الله، والتوقف في لفظه، فلا ينفى مطلقا ولا يثبت مطلقا، فإن أُريد بالجسم أن الله ذاتاً تليق بجلاله لا تشابه ذوات المخلوقين فالمعنى حق ويُردُّ اللفظ، وإن أُريد بالجسم أن الله مركب من أعضاء وجوارح يحتاج بعضها إلى بعض، فيُرَدُّ اللفظ والمعنى جميعاً.

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

يقول أ.د عبدالقادر محمد عطا صوفي -حفظه الله-: "الملاحظ على الأشعريَّة أنَّهم اهتمُّوا بدليل الأعراض ولم يلتفتوا إلى دليل الاختصاص، فمتقدموهم ضربوا عن ذكره صفحاً، وكذلك جُلُّ متأخريهم، ومن ذَكَرَهُ من المتأخرين لم يُوَلِهِ ما أولى دليل الأعراض من عناية، لذا تجد جُلَّ كُتُبِهِم لا تذكره، والقليل منهم إذا ذكره لم يُطل النَّفس في شرحه"(٢٢). وقد تقدَّم ذكر عدد ممن قال بدليل الاختصاص من المتكلمين، وفيه أنَّه لم يكن له ذِكْرٌ ولا اعتبار قبل ابن سينا، وتقدَّم أن الآخذين به قليلون.

ومما تقدَّم تظهر منزلة دليل الاختصاص من الأدلة العقلية، وأنَّه رغم قُربه من دليل الأعراض -في الأصل المبني عليه والمقدمات المتَّبعَة- إلا أنَّه لم يكن له تلك المنزلة التي حظي بها دليل الأعراض، ولم يكن لدليل الاختصاص اشتهارٌ وقبولٌ واعتمادٌ عند المتكلمين كما كان لدليل الأعراض.

المطلب الرَّابع: استخدام دليل الاختصاص في ردِّ الصفات الإلهية:

إنَّ التقارب بين دليل الاختصاص ودليل الأعراض في الأصل المبنِيِّ عليه -وهو نفي الجسمية عن الله- وفي المقدِّمات المتَّبعة فيهما حَتَّمْ اتفاق نتيجة الدليلين، فنتيجة كلا الدليلين نفي الصفات عن الله تعالى، وقد يكون دليل الاختصاص أقوى في نفي كافَّة الصِّفات من دليل الأعراض، بل إنَّ دليل الاختصاص قد يلزم منه نفي وجود الله بالكُلِّيَّة وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله.

فدليل الاختصاص -على الطريقة الأولى- قائمٌ على أنَّ الأجسام متناهية؛ أي ذات حيِّزٍ وشكل ومقدارٍ، وتخصيص الأجسام بهذه الأمور لابد أن يكون مِنْ مُخَصِّصٍ خارج عنها، وما كان كذلك فهو حادث، والله تعالى ليس بحادث. وعلى ذلك فالنتيجة هي: الله ليس له حيِّزٌ ولا شكلٌ ولامقدارٌ حتى لا يكون الله جسماً مُخَصَّصاً من غيره. وفي ذلك يقول الشهرستاني: "التَّقَدُّرُ بالأشكالِ والصُّور والتَّغيُّرُ بالحوادِثِ والغِيَر دليلُ الحدوث، فلو كان الباري سبحانه مُتَقَدِّراً بقدرٍ، متصوَّراً بصورةٍ، متناهياً بحدٍّ ونهاية، مُختصَّاً بجهة، متغيراً بصفة حادثة في ذاته، لكان مُحدثاً"(٢٣).

ومِنْ نَفْيِ الحيِّزِ عن الله قالوا: لو كان الله في جهة العلو -كما أثبت لنفسه فقال: ﴿**ءَأَمِنتُم مَّن فِي ٱلسَّمَآءِ أَن يَخۡسِفَ بِكُمُ ٱلۡأَرۡضَ فَإِذَا هِيَ تَمُورُ ١٦**﴾ [الملك: ١٦]- أو مستوٍ على عرشه -كما أثبت لنفسه في سبعة مواضع فقال: ﴿**ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ٥**﴾ [طه: ٥]- لكان متحيِّزاً، ولو كان متحيِّزاً فلابد أن يكون له من خصصه بذلك وهذا محال، يقول الإيجي في ذلك: "لو كان في مكان؛ فإمَّا في بعض الأحياز، أو في جميعها، وكلاهما باطل. أمَّا الأوَّل: فلتساوي الأحياز ونسبته إليها؛

---

(٢٢) الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصِّفات (٣/٢٥-٢٦) بتصرف.

(٢٣) نهاية الإقدام في علم الكلام، أبو الفتح عبدالكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني (ص/١٠٥).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

فيكون اختصاصه ببعضها [أي الأحياز] ترجيحاً بلا مرجِّح. أو يلزم الاحتياج في تَحَيُّزِه ... إلى غيره"[٢٤]. إذاً فالله عندهم ليس في جهة العلو وليس مستوٍ على عرشه لئلا يكون متحيّزاً، ثم أخذ المتكلمون بتأويل جميع الآيات التي تُثْبِتُ هاتين الصفتين فراراً من إثبات التحيز[٢٥]الذي يلزم منه أن يكون الله مُحَيَّزاً من غيره.

ومَن أنكر القَدْرَ [٢٦] عن الله تعالى إنما نفاه بناءً على أنَّه لو كان له قدرٌ معين للزم أن يكون له من خَصَّصَهُ بهذا القدر، وهذا محال على الله تعالى، إذاً فليس لله قدر.

وقولهم بنفي القدر يؤدي إلى إنكار جميع الصِّفات، فما من صفة لله إلا ولها قدرٌ لا يعلمه إلا الله تعالى، بل وأَشَرُّ من ذلك أنَّ إنكار القدر يؤدي ضرورة إلى نفي وجود الخالق، فكل شيء له قدر، والشيء الذي ليس له قدرٌ هو في الحقيقة لا شيء. يقول أ.د عبدالرحمن بن صالح المحمود في كتابه موقف ابن تيمية من الأشاعرة: "ويُلاحظُ هنا أنَّ قَوَدَ مقالتهم هذه في إنكار القدر يؤدي إمَّا إلى إنكار الخالق أو إنكار أيِّ صفة له. وملاحدة الصوفية الذين قالوا بوحدة الوجود إنَّما قالوا بذلك لما رأوا تناقض هؤلاء..."[٢٧]، فاللازم الذي لابد منه مِنَ القول بنفي القَدرِ عن الله تعالى إمَّا نفي وجوده أو وحدة الوجود ولا ثالث لذلك.

ولـمَّا نفوا جميع أنواع القدر والشَّكل والحدِّ والحيِّز عن الله، اضطرَّهم ذلك أن ينفوا عن الله جميع الصِّفات، والأشاعرة لـمَّا كانوا قبل ذلك مثبتين لله تعالى الصفات السَّبع أو الثمان أوقعهم هذا في التناقض، وقد تنبه لهذا التناقض الشهرستاني [٢٨] فحاول أن يوفِّق بين نفي القدر وإثبات الصفات السبع، وكان هذا التناقض الواضح من أوجه الرُّدود التي استخدمها شيخ الإسلام في نقد دليل الاختصاص، وسيأتي بيان بعضها في المطلب التالي.

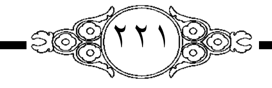
([٢٤]) المواقف في علم الكلام، عضد الدين أبو الفضل عبدالرحمن بن ركن الدين الإيجي البكري المطرزي الشيرازي (ص/٢٧١).

([٢٥]) تنبيه: لفظ (التحيُّز) من الألفاظ المجملة التي لم يرد إطلاقها على الله تعالى في الكتاب والسنة، والقاعدة في الألفاظ المجملة هي التوقف عن القول فيها نفيا وإثباتاً حتى يُستفصل من المعنى المراد بها.

([٢٦]) القَدْرُ من الألفاظ الشرعية التي ثبت نسبتها لله تعالى كما في قوله: ﴿**وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ ٦٧**﴾ [الزمر: ٦٧].

([٢٧]) موقف ابن تيمية من الأشاعرة، أ.د عبدالرحمن بن صالح المحمود (١١١٩/٣).

([٢٨]) انظر نهاية الإقدام (ص/١٠٠).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

المطلب الخامس: الانتقادات الموجهة ضد دليل الاختصاص.

يعتبر دليل الاختصاص من الحجج العقلية التي استخدمها المتكلمون في إثبات الصانع سبحانه، ولما كان هذا الدليل يمكن أن يكون أداة إلى إنكار الصانع بالكليَّة، ويمكن أن يجرَّ إلى القول بتسلسل الفاعلين، ويمكن أن يكون أداة لنفي صفات الله التي تليق به؛ كان لزاماً على العلماء الرَّبانيين أن يضعوا هذا القانون العقلي على طاولة النقاش والنقد والتحليل، وبيان ما يحمله هذا الدليل العقلي من إلزامات ضرورية نهايتها القدح بالخالق سبحانه، فانبرا لنقد هذا الدليل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، فبيَّن لوازمه الخطيرة، وأظهر نقصه وعوارهم، فسلَّط عليه حجج العقل والنَّقل التي جلَّت مغابنه، ومن تلك الحجج التي ذكرها ما يلي:

أولا: ابتدأ شيخ الإسلام ابن تيمية كعادته ببيان أنَّ هذه الحجَّة العقلية -دليل الاختصاص- ليست موضع إجماع من المتكلمين أنفسهم، فبيَّن أن كثيراً منهم لا يرتضيه حجَّة في إثبات الصانع، فنقل كلام الآمدي -رحمه الله- في الرَّد على دليل الاختصاص، وكان مدار ردَّه على من اعتمد هذا الدليل مستنداً فيه على طريقة الجواهر الفردة.

فبيَّن شيخ الإسلام أوَّلاً أنَّ كثيراً المتكلمين على مختلف طوائفهم ينكرون القول بالجوهر الفردة، فقال: "بل جمهور الأمة حتى من طوائف أهل الكلام ينكرون الجوهر الفرد وتركيب الأجسام من الجواهر، وابن كلاب إمامُ أتباعه هو ممن ينكر الجوهر الفرد، وقد ذكر ذلك أبو بكر بن فورك ... وهكذا نفي الجوهر الفرد قول الهشامية والضرارية وكثير من الكرَّامية والنجَّارية أيضا" (٢٩)، وقد تقدَّم أن أبي الحسن البصري وأبي المعالي الجويني والرازي كان آخر أمرهم التوقف في القول بالجوهر الفرد، قال شيخ الإسلام: "فإن إمام الحرمين صرَّح في كتاب (التلخيص في أصول الفقه) أن هذه المسألة من محارات العقول، وأبو الحسين البصري وهو أحذق المعتزلة توقف فيها، فنحن أيضا نختار التوقف، فإذا لا حاجة بنا على الجواب عما ذكروه" (٣٠)، فأول من قال بالجوهر الفرد الذي لا ينقسم هو أبو الهذيل العلَّاف من المعتزلة وهو متوفى سنة ٢٣٥هـ (٣١)، وأول من خالفه فيه هو تلميذه النَّظام الذي قال إن الجوهر ينقسم إلى لا نهاية (٣٢)، فالمسألة مَوْؤُدٌ زعم الإجماع عليها في مهده.

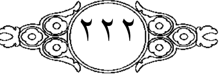
---

(٢٩) مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الحرَّاني (٢٤٤/١٧).

(٣٠) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أحمد بن عبدالحليم بن عبدالسلام بن تيمية الحراني (٢٠٣/٣-٢٠٤).

(٣١) انظر دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد، د.عبدالله بن صالح الغصن، (ص/٢٧٧).

(٣٢) انظر درء تعارض العقل والنقل (١٢٥/٧-١٢٦).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

ومما زُعِم بالجوهر الفرد أنه الجزء الذي لا يتجزَّأ وأنه أصغر الأشياء وزعموا أنه هو الذَّرة، وكل ذلك أبطله العلم الحديث؛ فقد بيَّن العلم الحديث أن ذرات الكائنات مختلفة ولا تتماثل، فذرات الماء تختلف عن ذرات الحديد وغيرها، والأمر الآخر أن العلم الحديث أثبت انشطار الذَّرة بما لا يخفى على أحدٍ في عالم المعاصر، فالقُنبلة الذَّرِّيَّةُ الكان قِوامُ نِظامِها على انشطار الذَّرة، والاعتماد على الانفجار الناجم عن انقسامها، بل حتى مع عدم انقسامها فقد أثبت العلم الحديث أن الذرَّة تحتوي في داخلها على بروتونا ونيوترونات وإلكترونات، وكلُّ ذلك يبطل التمسُّك بأن الذرة هي الجوهر الفرد، وإذا بطل هذا بقيت هذه النظرية محض خيال محض فتخلخل التمسك بها طريقةً في دليل الاختصاص.

ثم إنه حتى مع التسليم بوجود الجوهر الفرد فقد بيَّن الآمدي دلالة التخصيص -المبنية على الجوهر الفرد- مشروطة بصحَّة نفي حوادث لا أوَّل لها فيقول: "إذ لقائل أن يقول المقدمة الأولى: وإن كانت مسلمة[٣٣]، غير أن المقدمة الثانية: وهي أن كل مفتقر إلى المخصص مُحْدَثٌ ممنوعةٌ، وبتقدير تسليم حدوث ما أُشير إليه من الصفات؛ فلا يلزم أن تكون الأجسام والجواهر حادثة، لجواز أن تكون هذه الصفات متعاقبة عليها إلى غير نهاية، إلا بالالتفات إلى ما سبق من بيان امتناع حوادث متعاقبة لا أول لها تنتهي إليه" [٣٤]، فهو وإن كان يقول بنفي الحوادث التي لا أوَّل لها، إلا أنه جعل من أوجه إبطال النظريَّة هو جواز وجود أعراض تتعاقب على الجواهر لا أوَّل لها. والحق أنَّ الله لا يعجزه شيء في الأرض ولا في السماء، والله لم يزل خلَّاقاً عليماً لم تحدث له صفاته بعد أن لم تكن، فإثبات الجوهر الفرد ونفي تعاقب الاجتماع والافتراق عليه كلاهما ليس لهم عليه دليلٌ، فسقطت هذه الطريق في الواقع وحتى مع التسليم الجدليح.

ثانياً: أما أصحاب الطريقة الأولى القائلون إن الأجسام متناهية -أي لها قدر وحدٌّ وشكلٌ وحيِّز- فاعتمدوا وجود هذه الصفات في الموجودات دلالةً على أنَّ لها من خصصها بذلك، إلا أنَّ القول: (أنَّ كُلَّ ما له قدر فإنه يفتقر إلى من يخصصه بذلك) بين شيخ الإسلام أن هذه المقدمة فيها نزاع مشهور، وسبب ذلك أنَّ القدر في الواقعِ صفة من الصفات، والقدر من الصفات التي يشترك فيها الحي وغير الحي كالكواكب والريح.

وعلى ذلك يكون قولهم: (كل ما له قدرٌ فإنه يمكن أن يكون على خلاف ما هو عليه) تماماً مثل القول بأنَّ: (كل موصوف يمكن أن يكون موصوفاً بخلاف ما هو

(٣٣) المقدمة الأولى: الكون مكون من جواهر متفرقة أو مجتمعة أو متفرقة ومجتمعة، فلا بدَّ من مُخَصِّصٍ خصصها بهذه الصورة.
(٣٤) أبكار الأفكار في أصول الدين، سيف الدين الآمدي (٣/٣٢٠-٣٢١).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

عليه)، يقول شيخ الإسلام: "فسالكو هذه الطريقة ومنازعوهم لم يفرِّقوا بين القَدر وسائر الصفات في إمكان القبول وعدمه، والقدرُ المعيَّنُ أقرب إلى الذات المعيَّنةِ من الصفات المطلقة ... ولذلك ما يتخيَّله الإنسان من الأجسام بعد رؤيته لها، كتخيل الفرس والشَّجر والجبل يمكنه تخيله مع عدم تخيل شيء من صفاتها ... ولا يمكنه تخيُّله مع نفي قدره"[٣٥].

فلمَّا كانت القاعدة القائلة: (كل ذي قدر فهو محتاجٌ إلى مخصصٍ خصصه بذلك القدر) مطابقةً تماماً لقولنا: (كل موصوف محتاجٌ إلى من خصصه بذلك الوصف) فإنَّ هذا سيضطرُّ الصفاتيَّة من المتكلمين للقول إنَّ الله موصوف بالصفات السبع وليس له مخصصٌ خصصه بتلك الصفات.

وعليه استثنوا دخول الله في هذه القاعدة وقالوا صفاته من غير مخصصٍ خصصهُ بها. ومدام الأمر كذلك فما هو القيد المعتبر في استثناء الصفات لله تعالى، والواقع أنه لا قيد في ذلك ولا قاعدة، فما يقال في الصفات السبع يقال في الصفات الأُخرى، وينبغي لهم أيضا استثناء الله من قاعدة: (كل ذي قدر فهو محتاج إلى مخصص خصصه بذلك القدر)، فإذا استثنيتموه أثبتم له ذاً وصفات لها أقدار تليق به سبحانه لا يَقْدُرُ قدرها إلا هو، يقول أ.د عبدالرحمن المحمود: "لأن كل موجودٍ لابد له من قدرٍ وصفة، فما يُقال في أحدهما يقال في الآخر. والأشاعرة الذي فرقوا بينهما لأجل أنَّ القَدْرَ يلزم منه نوع تجسيم، وإنَّما هذا تصور منهم، وإلا فلا فرق بين القدر والصفة"[٣٦]، ونقل شيخ الإسلام أنَّ الرَّازي وأبو المعالي الجويني في لم يفرقا بين القدر وسائر الصفات في إثبات الصانع[٣٧]، فيقول الجويني رحمه الله: "كل صفة في المخلوقات دلَّ ثبوتها على مُخَصِّصٍ يُؤثِرُهَا ويريدها ... ولا قدر ولا حدَّ ولا طول ولا عرض إلا والعقل يُجوِّزُ أمثالها وخِلافها، وهذه الصفات لجوازها افتقرت على تخصيص بارئها" [٣٨]، فجعل الجويني التَّقَدُّرَ بالقدر من أقسام الصفات وهو الحق.

ثالثا: بيان تَحَكُّمِ المتكلمين في معنى لفظ (الاختصاص)، وذلك من خلال أمرين:

الأول: أنهم جعلوا لفظ (اختَصَّ) فعلا متعدياً مطلقاً، فقالوا (الاختصاص يفتقر إلى مخصص)، وهذا غير مسلم، فالفعل اختص قد يكون لازماً وقد يكون متعدياً، وفي ذلك يقول شرف الدِّين الطِّيْبِيُّ رحمه الله: "والاختصاص لازمٌ ومتعدٍ،

([٣٥]) درء تعارض العقل والنقل (٣/٣٥٦-٣٥٧) بتصرف.
([٣٦]) موقف ابن تيمية من الأشاعرة (ص/١١١٧) بتصرف.
([٣٧]) انظر درء تعارض العقل والنقل (٣/٣٥٦-٣٥٨).
([٣٨]) العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية، إمام الحرمين أبي المعالي بن عبدالملك الجويني (ص/٢١).

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

قال المالكي: المشهور في اختصَّ أن يكون موافقاً لِـخَصَّ في التعدي إلى مفعول، وقد يكون (اختصَّ) مطاوعاً (خصَّ) فلا يتعدى، كقولك: خصصتك بالشيء فاختصصت به" [39]، ولما طرأ الاحتمال في تعدي (اختصَّ) ولزومه وجب أن يكون في الكلام ما يدل على التعدي أو اللزوم. وهذا بخلاف لفظ (التَّخْصِيْص) الذي هو مصدر من خَصَّ يخصِّصُ تخصيصاً، فهو مصدر لفعل متعدٍ لابدَّ له من فاعل يتعداه.

الثاني: قولهم (الاختصاص يفتقر إلى مُخَصِّصٍ يتعداه) ليس على إطلاقه، لأن الاختصاص: إما مصدر فعل لازم أو متعدٍ كما تقدم [40] ، أو اسمٌ ليس بمصدر. وكلاهما لا يوجب افتقاره إلى فاعل خارج عنه بائن منه يتعداه، فقولهم (الاختصاص لابد له من مُخَصِّصٍ يتعداه) لم يدل البناء على أنَّ الـمُخَصِّصَ لابد أن يكون خارجاً عن ذات الـمُخَصَّصِ مباين له.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: "والناطقون من أهل النظر وغيرهم إذا قصدوا المعاني فقد لا يراعون مثل هذا، بل يطلقون اسم المفعول على ما لم يُعْلَم أنَّ له فاعلاً: فيقول أحدهم: هذا مخصوص بهذه الصفة والقدر، والمخصوص لابد له من مخصص. فإذا أُخِذَ المخصوص على أنَّه اسم مفعول، فمعلوم أنَّه لا بد له من فاعل يتعدى، وإذا أُخِذَ على أنَّ المقصود اختصاصه بذلك الوصف، كان هذا مما يفتقر إلى دليل [أي يحتاج لدليل آخر غير بناء الكلمة ليدل أنَّ له مخصصاً خارجي]، وهذا مثل الموجود فإنَّه لا يُقصد به أنَّ غيره أوجده، بل يُقصد به الـمُحقق الذي هو يوجد، فكثير من الأفعال التي بنيت للمفعول كثر استعمالها حتى صارت لا يقصد به أنَّ له فاعلاً، بل يقصد به إثبات الوصف"[41]. والحقيقة أنَّ لفظ المخصوص يأتي أيضا بمعنى المتصف بالصِّفة وإن لم يكن له مخصص خصصه بتلك الصفة كصفات الله تعالى.

فالمتكلمون حصروا (الاختصاص) في صيغة الفعل المتعدي، وحصروا (المخصوص) في صيغة المفعول، وكلا الحصرين لا يُسلَّمان لهم كما تقدم.

رابعاً: حقيقة المسألة قائمة على أنَّ هذا الموجود الواقع أمامنا يمكن ذِهْنِيَّاً أن يُتَصَوَّرَ بقدر أكبر أو أصغر مما هو عليه. فغاية المسألة أنَّها إمكان ذهني.

والإمكان الذهني: هو عدم العلم بما يمنع كون تلك الصفة واجبة للموصوف بذلك القدر لا تتغير.

والإمكان الواقعي: هو العلم أن ذلك الموصوف يمكن أن يكون بخلاف ذلك القدر الذي هو عليه.

([39]) الكشاف عن حقائق السُّنن وهو شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، شرف الدين الحسين بن عبدالله بن محمد الطِّيبي، (١٦١٠/٥) بتصرف.

([40]) انظر معجم اللغة العربية المعاصر، أحمد مختار عمر (٦٥٠/١)

([41]) درء تعارض العقل والنقل (٣٨٧/٣-٣٨٨) بتصرف.



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

فصارت المسألة مبنيَّةً على الإمكان الذهني، وهو عدم العلم بالممانع، وما كان كذلك فهو استدلال ضعيف، فعدم العلم ليس علماً بالعدم(٤٢) .

خامساً: القول إن كل ما خُصِّصَ بقدرٍ محتاجٌ إلى من يخصصه بما هو عليه، هذا القول في حقيقته لا يقف عند حدٍّ، فإنَّه يستمر بالتسلسل حتى يقال إنَّ الله له قدرٌ -وهو الحق ويدل له قوله تعالى: ﴿**وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ** ﴾ الآية [الزمر: ٦٧]- فلا بد له من مخصص خصصه بذلك القدر والصفة، وهذا باطل بالاتفاق.

سادساً: تناقض الصفاتيَّة من المتكلمين حيث جعلوا تخصيص الـمُخصَّصِ دليلاً حتميًا على افتقاره للذي خصصه بذلك، وهذه القاعدة لم تَطَّرِدْ عندهم، بل أجازوا وجود مخَصَّصٍ بلا مُخَصِّص، وهذا في مسألة وجود الكائنات بعد أن لم تكن:

فإذا قيل لهم: لِمَ لم توجد الـمُحدثات قبل وقت وجودها أو بعده؟ أو لِمَ لم تكن أكبر أو أصغر مما هي عليه؟ لقالوا الله هو الذي رجَّح أحد هذه الخصائص على الأخرى. فيقال لهم: إن الله لما أراد خلق هذه المخلوقات في هذا الوقت هل حدثت له إرادة خصصت المخلوقات في ذلك الوقت؟

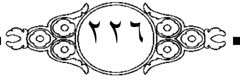
فسيقولون: لا لَمْ تحدث له إرادة، لأن حدوث إرادة الخلق في ذلك الوقت تخصيصٌ، وكلُّ مُخَصَّصٍ فلابد له من مخصص، ولا يمكن أن يكون الله مخصصاً من غيره، ولكن "القدرة توقِعُ الـمَقدور ولا تخصص"(٤٣)، فرجح عندهم وجود الكائنات في هذا الوقت دون غيره من الأوقات بغير مخصص.

وذلك لأنهم لو قالوا إن حدوث إرادة لله هو تخصيص في الله لأحد المقدورين، والتخصيص يحتاج إلى مخصص، وهذا محال على الله، ولكن المخلوقات وُجِدَتْ في هذا الوقت بغير أن يكون لها مخصص من الله بل بمجرد قدرة الله الأزلية.

فيقال لهم: إن تجويز المتكلمين أن يكون الله خصص مخلوقاته بقدرٍ وصفةٍ بغير مخصص أصلاً، يستلزم من باب أولى أن تكون ذاته بصفاته الواجبة له التي تليق به لا تفتقر إلى مخصص(٤٤).

سابعا: من أعظم تناقض المتكلمين أنَّهم ينفون إثبات المقدار لذات الله، بحجَّة أنَّ إثباته يقتضي مخصصا خصصه بذلك وهذا محال، بينما هم يثبتون لله مقدار في عدد

(٤٢) انظر درء تعارض العقل والنقل (٣/٣٥٩-٣٦٠).
(٤٣) انظر نهاية الإقدام في علم الكلام (ص/٢٣٠).
(٤٤) انظر درء تعارض العقل والنقل (٣/٣٧٠).



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

الصفات التي نسبوها إليه، فقالوا لله سبع صفات، فخصصوه بذلك المقدار من الصفات، ولم يقولوا إنَّه مخصص وكل مُخَصَّصٍ فلابد له من مُخَصِّصٍ خصصه بذلك، وهذا من المواضع التي انتقدها الشهرستاني -رحمه الله- على دليل الاختصاص فقال: "ألسنا اتفقنا على أن الصفات ثمان، أفهي واجبة لله على هذا العدد أم جايز أن توجد صفة أخرى؟ فإن قلتم يجب الانحصار في هذا العدد، كذلك نقول الاختصاص بالحَدِّ المذكور واجب له، إذ لا فرق بين مقدار الصفات عدداً وبين مقدارٍ في الذَّاتَ حدَّاً" [٤٥]، فإذا ثبت التخصيص في العدد في صفات الله دون أن يكون لها مخصص، فما الذي يمنع أن يثبت لله القدرُ لله تعالى من دون مُخصِّص.

هذا ما يسر الله جمعه وترتيبه من الكلام على دليل الاختصاص، وهو موضوع عويص ثقيل على العقول والنفوس، ولولا فضل الله ثم نقد العلماء الرَّبانيين لعُدَّت هذه المسألة من الألغاز، فجزا الله علماءنا عنا وعن المسلمين خيراً، وأجزل الله لهم المثوبة وأعظمها، وشكر الله للمؤلفين الذين تفضلوا علينا بتذليل عويص العلوم وتهذيبها، كالشيخ الدكتور عبدالقادر بن محمد عطا صوفي، وفضيلة الشيخ الدكتور عبدالرحمن بن صالح المحمود، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين.

الخاتمة:

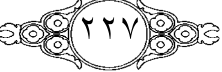
١- الاختصاص في أصل اللُّغة ينطلق من مادة (خَصَّ)، وهي تفرد الشيء عن غيره وتميُّزُهُ عنهم، ويمكن تعريف دليل الاختصاص في الاصطلاح: أنَّه دليل عقلي يقوم على الاستدلال بالإمكان الذِّهني لقيام صفاتٍ غير الموجودة في المخلوقين، واعتماد ذلك الإمكان دليلاً على واجِبِ الوجودِ الـمُخَصِّص لها.

٢- أوَّلُ بُروز لدليل الاختصاص كان على يد ابن سينا الطبيب، وقد أورده بصيغة النَّقد له تحت عنوان "أوهام وتنبيهات"، ثم اعتمده بعض المعاصرين له كالبغدادي، وبعض من خَلَفَهُ من المتكلمين؛ كالشهرستاني، وشمس الدين الأصبهاني، والسنوسي، وأحمد بن عيسى الأنصاري.

٣- لم يكن لدليل الاختصاص تلك المكانة التي حظي بها دليل الأعراض رغم اتفاقهما في الأصل المبني عليه وهو "نفي الجسميَّة عن الله"، والمقدِّمات التي ساروا عليها، بل كان ورود دليل الاختصاص إما عارضاً وإما على سبيل النقد.

---

(٤٥) نهاية الإقدام (ص/١٠٠) بتصرف.



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

٤- استُخدم دليل الاختصاص في ردِّ الصِّفات الإلهية، حيث ساق المتكلمون هذا الدليل على الله تعالى، ومنه نفوا علوه سبحانه وبقية صفات -حاشا السبع التي اتفق عليه الأشاعرة- وأفعاله.

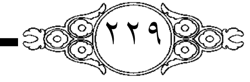
٥- تناول العلماء على اختلاف عقائدهم -أهل الحديث والمتكلمين- دليل الاختصاص بالنقد وبيان خلله، فأوردوا عليه الحجج العقلية والنَّقلية التي بيَّنت ضعف منزلته بين الأدلة العقلية.

هذا ما تيسر وصلى الله على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه والتابعين،،

ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

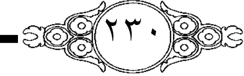
المصادر والمراجع :

١. أبكار الأفكار في أصول الدين، سيف الدين أبو الحسن علي بن محمد بن سالم الآمدي، تحقيق أحمد محمد المهدي، طبعة مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ١٤٢٣ه/٢٠٠٢م.
٢. أصول الدين، أبي منصور عبدالقاهر بن طاهر التميمي البغدادي، مطبعة الدولة، استانبول تركيا، ١٣٤٦ه/١٩٢٨م.
٣. الإشارات والتنبيهات، أبو علي الحسين بن عبدالله ابن سينا، صححه وعلَّق عليه وقدَّم له الأستاذ سليمان دُنيا، طبعة دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٦٦ه/١٩٤٧م.
٤. الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات والرد عليها من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية، د.عبد القادر بن محمد عطا صوفي، مكتبة الغرباء الأثرية، ١٤١٥ه.
٥. بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية، أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرَّاني، تحقيق أحمد معاد حقي، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، ١٤٢٦م.
٦. درء تعارض العقل والنقل، أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرَّاني، طبعة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٤١ه/١٩٩١م.
٧. دعاوى المناوئين لشيخ الإسلام ابن تيمية عرض ونقد، عبدالله بن صالح بن عبدالعزيز الغصن، طبعة دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ه.
٨. شرح الأصبهانية وهو شرح عقيدة مختصرة لأبي عبدالله محمد بن محمود بن محمد بن عبَّاد العجلي الأصبهاني الأشعري، أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية الحرَّاني، طبعة مكتبة المنهاج، تحقيق محمد بن عودة السَّعوي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠ه.
٩. شرح العقيدة الكبرى المسماة عقيدة أهل التوحيد، أبي عبدالله محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب السنوسي التلمساني الحسني، تحقيق السيد يوسف أحمدن طبعة دار الكتب العليمة، الطبعة الأولى ١٤٢٧ه/٢٠٠٦م.
١٠. شـــرح أم البراهين، أبي عبدالله محمد بن عمر بن إبراهيم الملالي التلمساني، تحقيق د. خالد زهري، طبعة دار الكتب العليمة، الطبعة الثانية، ٢٠٠٩م.
١١. شرح أم البراهين، العلَّامة الشيخ أحمد بن عيسى الأنصاري، دار ومكتبة الهلال، بيروت لبنان.
١٢. لسان العرب، أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري، طبعة دار صادر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٦٨م.



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413

١٣. العقيدة النِّظامية في الأركان الإسلامية، إمام الحرمين أبي المعالي عبدالملك بن عبدالله بن يوسف الجويني، تحقيق محمد زاهد الكوثري، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤١٢ه/١٩٩٣م.
١٤. الكشاف عن حقائق السُّنن شرح الطيبي على مشكاة المصابيح، شرف الدين الحسين بن عبدالله بن محمد الطِّيبي، تحقيق د.عبدالحميد هداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة، الطبعة الأولى، ١٤١٧ه/١٩٩٧م.
١٥. مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع ترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤٢٥ه/٢٠٠٤م.
١٦. معجم اللغة العربية المعاصرة، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩ه/٢٠٠٨م.
١٧. معجم مقاييس اللغة، أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، طبعة دار الفكر، ١٣٩٩ه/١٩٧٩م.
١٨. المواقف في علم الكلام، عضد الدين القاضي أبو الفضل عبدالرحمن بن أحمد الإيجي البكري المطرزي الشيرازي، طبعة عالم الكتب، بيروت.
١٩. موقف ابن تيمية من الأشاعرة، د.عبدالرحمن بن صالح بن صالح المحمود، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥ه/١٩٩٥م.
٢٠. نهاية الإقدام في علم الكلام، أبو الفتح محمد بن عبدالكريم بن أحمد الشهرستاني، حرره وصححه ألفريد جيوم، طبعة مكتبة الثقافة الدِّينية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٤٣٠ه/٢٠٠٩م.



ISSN: 2537-0405 eISSN: 2537-0413